

بيان خطأ من أخطأ على الشافعي رحمه الله تعالى

وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ

وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ ﴿

(النساء: ١٣٦)، ومنها: قوله تعالى:

﴿فَقَامُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ

الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ

وَاتَّبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿

(الأعراف: ١٥٨)، ومنها: قوله تعالى:

﴿فَقَامُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿ (التغابن: ٨)،

ولكن الآية التي ذكرها الشافعي هنا ليست في موضع الدلالة على ما يريد، لأن الأمر فيها بالإيمان بالله وبرسوله كافة.

ووجه الخطأ من الشافعي رحمه الله:

أنه ذكر الآية بلفظ: ﴿فَقَامُوا بِاللَّهِ

وَرَسُولِهِ ﴿ بإفراد لفظ الرسول، وهكذا

كتبت في أصل الربيع، وطبعت في الطباعات الثلاث من الرسالة، وهو خلاف التلاوة، وقد خيل إلي بادئ ذي بدء أن تكون هناك قراءة بالإفراد، وإن كانت -إذا وجدت- لا تفيد في الاحتجاج لما يريد: لأن سياق الكلام في شأن عيسى عليه السلام، فلو كان اللفظ: (وَرَسُولُهُ) لكان المراد به عيسى، ولكني لم أجد أي قراءة في هذا الحرف من الآية بالإفراد، لا في القراءات العشر، ولا في غيرها من الأربع، ولا في القراءات الأخرى التي يسمونها: القراءات الشاذة.

ومن عجب أن يبقى هذا الخطأ في الرسالة، وقد مضى على تأليفها أكثر من ألف ومئة وخمسين سنة، وكانت في أيدي العلماء هذه القرون الطوال، وليس هو من خطأ في الكتابة من الناسخين، بل هو خطأ علمي، انتقل فيه ذهن

أيما فرح، وشكروا له صنيعه وعمله، غير أنه وفي أثناء تحقيقه للكتاب وقف عند قول الشافعي رحمه الله تعالى في سياق استدلاله لفرض الله في كتابه اتباع سنة نبيه: «وضع الله رسوله من دينه وفرضه وكتابه، فقال

تبارك وتعالى: ﴿فَقَامُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ

إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ

يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ﴿ (النساء: ١٧١)،

وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا

بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى

أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ﴿

(النور: ٦٢) (١).

فقال الشيخ أحمد شاكر معلقا على قول الشافعي رحمه الله تعالى: والعصمة لله ولكتابه ولأنبيائه، وقد أبى الله العصمة لكتاب غير كتابه، كما قال بعض الأئمة من السلف، فإن الشافعي رحمه الله ذكر هذه الآية محتجا بها على أن الله قرن الإيمان برسوله محمد ﷺ مع الإيمان به، وقد جاء ذلك في آيات كثيرة من

القرآن، منها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

المستقر عليه في علم

القرآن والقراءات أن

ثمة اختلافات في

بعض الأحرف بين

مصاحف الأمصار

الشافعي هو أستاذ علم الاستدلال، وربان سفينة علم أصول الفقه، وفاتح مغاليقه، ومؤسس أصوله، ومرتب أركانه، ومنسق فروعه، وهو مجدد المئة الثانية كما ذكر ذلك غير واحد منهم السيوطي في منظومته في المجددين والتي أولها:

الحمد لله العظيم المنة

المانح الفضل لأهل السنة

ثم الصلاة والسلام نلتمس

على نبي دينه لا يندرس

لقد أتى في خبر مشتهر

رواه كل حافظ معتبر

بأنه في رأس كل مئة

يبعث ربنا لهذي الأمة

وفيها:

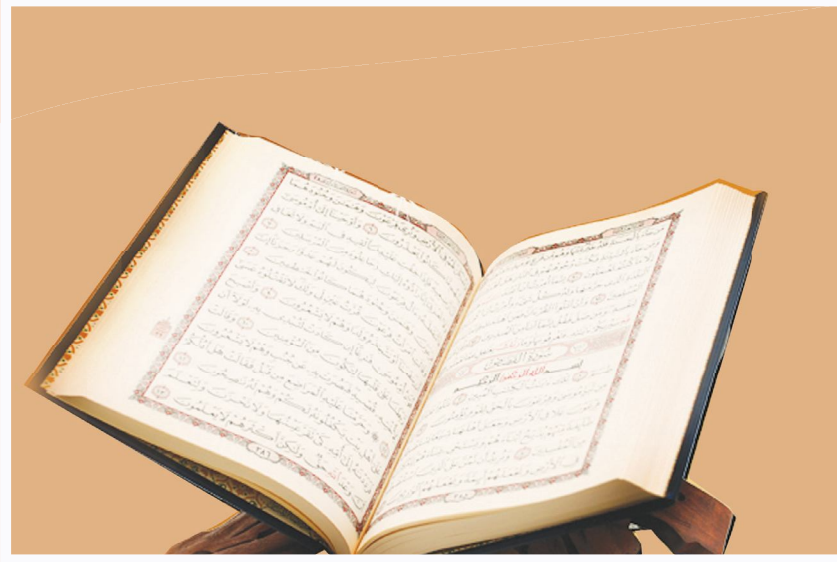
والشافعي كان عند الثانية

لما له من العلوم السامية

ولقد كان رحمه الله تعالى كالشمس للدين والعافية للناس كما قال أحمد، جاء وأهل الرأي في غاية العلو والظهور، يتعالون على أهل الحديث ويتهمونهم بقلّة الفهم في الأدلة، وعدم القدرة على إقامة الدليل وضبط التعليل، حتى جاء الشافعي رحمه الله تعالى ووضع الرسالة ونصر أهل الحديث فلقبوه بـ «ناصر الحديث».

وعلم الأصول كما يعلم أهلها، لا يعلق بصاحبه علوقا تاما حتى يكون من المتقدمين في الوحيين والعربية لما بينها من اتصال وتمازج إلى الغاية القصوى، ولقد كان للشافعي رحمه الله تعالى النصيب الأوفى والقدح المعلن في تلك العلوم.

ثم إنه وفي سنة (١٩٣٩م) أخرج لنا الشيخ أحمد شاكر كتاب «الرسالة» محققا مضبوطا، ففرح به أهل العلم



المؤلف الإمام، من آية إلى آية أخرى حين التأليف، ثم لا ينبه عليه أحد، أو لا يلتفت إليه أحد!

وقد مكث أصل الربيع من الرسالة بين يدي عشرات من العلماء الكبار، والأئمة الحفاظ، نحو من أربعة قرون إلى ما بعد سنة (٦٥٠هـ) يتداولونه بينهم قراءة وإقراء ونسخا ومقابلة، كما هو ثابت في السماعات الكثيرة المسجلة مع الأصل، وفيها سماعات لعلماء أعلام، ورجال من الرجالات الأفاضل، وكلهم دخل عليه هذا الخطأ، وفاته أن يتدبر موضعه فيصححه.

ومرد ذلك كله -فيما نرى والله أعلم-: إلى الثقة، ثم إلى التقليد، فما كان ليخطر ببال واحد منهم أن الشافعي، وهو إمام الأئمة، وحجة هذه الأمة يخطئ في تلاوة آية من القرآن، ثم يخطئ في وجه الاستدلال بها، والموضوع أصله من بديهيات الإسلام، وحجج القرآن فيه متوافرة، وآياته متلوة محفوظة، ولذلك لم يكلف واحد منهم نفسه عناء المراجعة، ولم يفكر في صدر الآية التي أتى بها الشافعي للاحتجاج، تقليدا له وثقة به، حتى يرى إن كان موضعها موضع الكلام في شأن نبينا ﷺ أو في شأن غيره من الرسل عليهم السلام.

ونقول هنا ما قال الشافعي رحمه الله فيهما مضمي من الرسالة في الفقرة (١٣٦): وبالتقليد أغفل من أغفل منهم، والله يغفر لنا ولهم (٢).

قلت: وقد اشتهر هذا الإنكار وراج بين طلبة العلم، حتى ضرب به بعضهم مثلا على عدم عصمة الإنسان، ووجوب التثبت من أقوال أئمة الدين ونحو هذا، وقد هالني هذا الكلام وأزعجني ليس غلوا في الشافعي بقدر ما هو استبعاد لأن يقع في هذا الخطأ الذي لا يقع فيه أحاد طلبة العلم، الأمر الذي حداني إلى النظر في كلام الشافعي وإنكار الشيخ شاکر عليه، فاتضح لي خطأ ما حرره الشيخ شاکر وصحة كلام الشافعي

رحمه الله تعالى.

ولعمري لقد كان للشيخ شاکر رحمه الله تعالى فسحة من هذا القول وتلك الورطة لو أنه تأمل بعض التأمل، فلو ادعى مدع أن ثمة إجماعا سكوتيا من الأمة أجمع على صحة قراءة الشافعي لتلك الآية، وأنها على الصواب لا خطأ فيها، لا من جهة النسخ ولا من جهة الشافعي، ما أبعد، وبيان ذلك من وجهين: أحدهما إجمالي، والآخر تفصيلي:

أما الوجه الإجمالي: فهو نص في المقصود، وهو قاض على تلك الشبهة التي عرضت للشيخ شاکر بالكلية وبيانها:

أن المستقر عليه في علم القرآن والقراءات أن ثمة اختلافات في بعض الأحرف بين مصاحف الأمصار، منها تلك اللفظة التي أنكرها الشيخ شاکر بعينها، فقد قال ابن أبي داود: سمعت أبا حاتم السجستاني يقول: بين مصحف أهل مكة وأهل البصرة اختلاف حرفين، ويقال: خمسة أحرف، عند أهل مكة في

آخر النساء: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، وعند البصريين: ﴿وَرَسُولِهِ﴾... (٣).

وقال العكبري: قوله ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، يقرأ ﴿وَرَسُولِهِ﴾ على الأفراد، يراد به محمد ﷺ، ويجوز أن يراد به عيسى، أي آمنوا أنه رسول لا ولد (٤).

وعنهما ذكره الدكتور عبداللطيف

الخطيب في معجم القراءات قائلا: في مصحف أهل مكة ﴿وَرَسُولِهِ﴾ مفردا، وقد عزيت إلى ابن منذر، وفي مصحف أهل البصرة ﴿وَرَسُولِهِ﴾ على الجمع، وقرأ الحسن ﴿وَرَسُولُهُ﴾ بسكون السين للتخفيف، وقراءة الجماعة بضمها (٥). فإذا علمت أن الشافعي رحمه الله تعالى مكي اتقا، فقد دخلها وهو ابن سنتين، وحفظ فيها القرآن وهو ابن سبع، تبين لك صحة قراءته وكتابته وإملائه، وتبين حكمة سكوت أئمة الدين على مر العصور والدهور على هذه القراءة وعدم إنكارها.

أما التفصيلي فهو تنزل منا، وهو من وجوه عدة كلها قاضية بتزييف هذا الزعم وهاك البيان:

الوجه الأول: أن الشافعي إنما وضع رسالته استجابة لطلب الإمام الحافظ الناقد عبدالرحمن بن مهدي، فقد قال أبو ثور: كتب عبدالرحمن بن مهدي إلى الشافعي وهو شاب أن يضع له كتابا فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فوضع له كتاب الرسالة... (٦).

وقد طار أهل الحديث بهذه الرسالة كل مطار وفرحوا بها وتداولوها بينهم، حتى قال عبدالرحمن بن مهدي: ما أصلي صلاة إلا وأنا أدعو للشافعي فيها.

وقال: لما نظرت الرسالة للشافعي

أذهلتني، لأنني رأيت كلام رجل عاقل فصيح ناصح، فإني لأكثر الدعاء له. فهل يعقل بعد هذا المدح المقتضي لحصول التدقيق والتمحيص لكل كلمة في تلك الرسالة، أن عبدالرحمن بن مهدي وجميع من وقعت له من أهل الحديث لم يلفت نظرهم هذا الخطأ في التلاوة؟ وقد يقول قائل: إنما تركوا الإنكار هيبة له؟

ونقول: وهل تقبل عدالتهم ودينهم أن يسكتوا عن خطأ كهذا، بل إن مقتضى الفقه والفهم والمعرفة لأصول الشريعة ليحتم عليهم البيان والإنكار، فخطأ الكبير كبير، وخطأ المشهور مشهور، ولذا وجد منهم الكلام في نفر من الكبار كي لا يغتر الناس بهم ويقلدوهم فيما أنكروه عليهم.

ومن جهة أخرى فلم يكن يمنع مقدار أحد أو معزتهم له أن يتكلموا بحق علموه، وهذا ابن المديني يضعف أباه ويقول: هذا هو الدين، أبي ضعيف (٧).

فهل تكون تلك طريقهم وطريقتهم ثم يتركونها مع الشافعي رغم تحقق خطئه هيبة له؟

الوجه الثاني: أن الشافعي رحمه الله تعالى قد كتب هذه الرسالة إلى عبدالرحمن بن مهدي إبان كان شابا، ومعنى ذلك أنه لم يكن قد بلغ ما بلغه من الشهرة والهيبة، فما الذي يمنعهم من الرد على شاب أخطأ في آية وإن برع في الفقه والاستدلال؟

الوجه الثالث: أن الرسالة قد أملاها الشافعي على الربيع بن سليمان، وهذا ما رجحه الشيخ شاكر قائلًا: وأنا أرجح ترجيحاً قريباً من اليقين أن الربيع كتب هذه النسخة من إملاء الشافعي لما بينت فيما مضى، ولأنه لم يذكر الترحم على الشافعي في أي موضع جاء اسمه فيه، ولو كان كتبها بعد موته لدعا له بالرحمة ولو مرة واحدة، كعادة العلماء وغيرهم.

قلت: ويعلم أهل العلم أن الإملاء أدعى للتدقيق والنتيقت لقيام عقليين في وقت واحد بمراجعة المکتوب، ولذلك قالوا: الكتاب إذا لم يعارض خرج أعجمياً، فهل مضى الوهم على الشافعي والربيع معاً؟

الوجه الرابع: أن الشافعي صنف رسالته مرتين، ولذلك يميزهما العلماء بالرسالة القديمة، والرسالة الجديدة، فالأولى صنفها ببغداد، والثانية بمصر، كما قال الفخر الرازي (٨).

والسؤال: هب أن الشافعي أخطأ في الرسالة الأولى في الآية، فهل أخطأ أيضاً في المرة الثانية وانتقل نظره أو ذهنه كما قال الشيخ شاكر، وهل تمنع هيئته الناس من أن ينكروا عليه وهو يقرأ القرآن على غير الوجه المعتمد في المرة الأولى والثانية؟

الوجه الخامس: أن الربيع بن سليمان راوي الرسالة هو كاتب النسخة التي قرأها على الشافعي، وهذا بين من كتابته إذن النسخ في آخر الرسالة في ذي القعدة سنة (٢٦٥هـ).

فهل يعقل أن يمر هذا الخطأ على الربيع دون أن يراجع الشافعي فيه ولو مرة واحدة، والعارف بالربيع وترجمته يعلم أنه كان من اللصوق بالشافعي والالتزام له بحيث لا يخشى أو يتهيب سؤاله في أمر عجيب كهذا لا يقع فيه أحاد طلبة العلم؟ وهل يعقل أن لا يوقف أحد الربيع ممن قرأ عليه الرسالة ولو على هيئة الاستفهام فقط؟

الوجه السادس: أن نصوص العلماء قاضية بأنهم راجعوا الرسالة مراجعة دقيقة، بل بحثوا في كل تفاصيلها، فقد قال أبو حاتم الرازي الإمام العلم المجتهد:

إذا قال الشافعي رحمه الله في كتبه: أخبرني الثقة عن ابن أبي ذئب فهو ابن أبي فديك، وإذا قال: أخبرني الثقة عن الليث بن سعد فهو يحيى بن حسان، وإذا قال: أخبرنا الثقة عن الوليد بن كثير فهو

عمرو بن أبي سلمة، وإذا قال: أخبرنا الثقة عن ابن جريج فهو مسلم ابن خالد الزنجي، وإذا قال: أخبرنا الثقة عن صالح مولى التوأمة فهو إبراهيم بن أبي يحيى.

فالذي يقف على هذه الأمور ويفصلها ذاك التفصيل، أعزب عن علمه ذاك الخطأ الظاهر - بحسب ظن الشيخ شاكر- في القرآن؟

الوجه السابع: أن المزني رحمه الله تعالى وهو من كبار تلاميذ الشافعي رحمه الله تعالى وصاحب المختصر عنه قال: قرأت الرسالة للشافعي خمسمئة مرة، ما من مرة منها إلا واستفدت فائدة جديدة لم أستفدها في الأخرى.

وقال أيضاً: أنا أنظر في كتاب الرسالة عن الشافعي منذ خمسين سنة، ما أعلم أنني نظرت فيه من مرة إلا وأنا أستفيد شيئاً لم أكن عرفته.

ومن شدة احتفاله بها يصرح بأنه كتبها بيده فيقول: كتبت الرسالة منذ زيادة على أربعين سنة، فهل يعقل أنه ما التفت إلى هذا الخطأ حين قراءته أو كتابته لها؟

الوجه الثامن: أن العلماء قد تتابعوا على قراءة الرسالة على شيوخهم، وهم علماء كبار حفاظ أفذاذ فمهم: الحافظ الحميدي، والحافظ ابن ماكولا، والحافظ أبو الفتيان الدهستاني، والحافظ ابن عساكر، والحافظ الرهاوي، والحافظ تاج الدين القرطبي، والحافظ زين الدين البرزالي، وأخو الحافظ ابن عساكر: محمد وأحمد، وابناه: القاسم والحسن، وحفيده: محمد وعلي (ولدا القاسم)، وأبناء أخيه: عبد الله وعبدالرحمن ونصر الله وعبدالرحيم (أبناء محمد ابن الحسن)، وأسرة الخشوعي: الحافظ طاهر بن بركات بن إبراهيم الخشوعي وابنه إبراهيم، ثم بركات بن إبراهيم، ثم إبراهيم وأبو الفضل وعبد الله أبناء بركات بن إبراهيم، ثم عثمان بن عبد الله ابن بركات (٩)، وابن الألفاني (١٠).

بل يحتفل ابن عساكر بها احتفالاً خاصاً فيكتب على طرتها سماعه أربع مرات: سمع جميعه وعارض بنسخته علي بن الحسن بن هبة الله (١١)، وينص بعض العلماء على أنهم سمعوها مرات فيقول الحافظ ابن العماد على نسخته: بلغ مقابلة على أصل سمع مرات، تاريخه من حين نسخ ثلاثمئة وثمانين وخمسين سنة (١٢).

وينص الشيخ شاكراً نفسه على أن السماعات الموجودة على نسخة الربيع يزيدون على ثلاثمئة نفس منهم حفاظ وعلماء، فهل بعد كل هذا يتصور مرور هذا الخطأ على هؤلاء الكرام جميعاً؟ الوجه التاسع: أن كثيراً من العلماء قد توفر على شرح رسالة الشافعي كأبي بكر الصيرفي المتوفى سنة (٣٣٠هـ) (١٣)، وأبي الوليد النيسابوري المتوفى سنة (٣٤٩هـ) (١٤)، والقفال الشاشي الكبير المتوفى سنة (٣٦٥هـ) (١٥)، وأبي بكر الجوزقي المتوفى سنة (٣٨٨هـ) (١٦)، ثم الإمام الجويني عبدالله بن يوسف المتوفى سنة (٤٣٨هـ) (١٧)، وغيرهم كثير، ومع ذلك فلم نسمع عالماً واحداً من هؤلاء أنكر على الشافعي ما أنكره الشيخ شاكراً، فهل يتصور أن هؤلاء جميعاً هابوا الشافعي، أو أن الأمر مر عليهم هكذا مرور الكرام.

الوجه العاشر: أن الشافعي رحمه الله تعالى من علماء الأمة الكبار وحفاظها الذين لا يشق لهم غبار حتى قال أبوزرعة الرازي: الشافعي لم يخطئ في حديث، وحفظ الحديث أشق وأشد وعورة من حفظ القرآن، ذاك أن نصفه إنما هو أسماء الرجال، وهو ما لا يجري فيه قياس ولا شبه، فمتى لم يتقنه كاسمه أخطأ فيه، فالذي يحفظ هذا ولا يخطئ فيه البتة يخطئ في تلاوة آية؟ وفي تصنيف تعرض لتلك المعارضات والمقابلات!

الوجه الحادي عشر: أن المشهور عن علماء العربية على اختلاف طبقاتهم

أنهم يعدون لغة الشافعي حجة: فهذا ابن هشام وقد عاصر الشافعي يقول: طالت مجالستنا للشافعي فما سمعت منه لحنه قط، ولا كلمة غيرها أحسن منها.

وقال: جالست الشافعي زماناً فما سمعته تكلم بكلمة إلا إذا اعتبرها المعبر لا يجد كلمة في العربية أحسن منها. وقال أيضاً: الشافعي كلامه لغة يحتج بها.

وقال الزعفراني: كان قوم من أهل العربية يختلفون إلى مجلس الشافعي معنا ويجلسون ناحية، فقلت لرجل من رؤسائهم: إنكم لا تتعاطون العلم فلم تختلفون معنا؟

قالوا: نسمع لغة الشافعي. وقال الأصمعي: صححت أشعار هذيل على فتى من قریش يقال له محمد بن إدريس الشافعي.

وقال ثعلب: العجب أن بعض الناس يأخذون اللغة عن الشافعي وهو من بيت اللغة، والشافعي يجب أن يؤخذ منه اللغة، لا أن يؤخذ عليه اللغة.

أما الجاحظ فجمال: نظرت في كتب هؤلاء النبغة الذين نبغوا في العلم، فلم أر أحسن تأليفاً من المطلبي كأنه لسانه ينظم الدر (١٨).

فهل غفلوا جميعاً عن أن هذا اللغوي الكبير -ويلعلم أرباب القراءات والقرآن ما بين اللغة والقرآن من اتصال وارتباط- لم يقفوا على هذا الخطأ، أيعقل أن يحضر له اللغويون ثم لا يقرؤوا كتابه ولا يقفون على هذا الخطأ فيصححونه؟

والجاحظ مبرز الأدباء المعتزلي وموقفه من أهل السنة والحديث ومعاداته لهم مشهورة، والشافعي من كبار القوم، أفلا وقف على هذه اللفظة وعيرهم بها، فكبيرهم الذي علمهم الاستدلال وأوقفهم على أصول الفقه وقواعده يخطئ في قراءة القرآن، وبخاصة مع أوصافه الكثيرة لأهل الحديث بأنهم حشوية وصغار... إلخ الخ (١٩)؟

فالحاصل أن الأمر كيفما تقلب فهو للشافعي، ولا يساعد الشيخ شاكراً في مدعاه البتة، ولعل في هذا فائدة لطلبة العلم وأهله من جهتين:

الأولى: أنه لا ينبغي لمن أشكل عليه شيء رآه لأحد الأئمة، أن يسارع إلى الإنكار بمجرد خلو ما تحت يديه من المراجع بما ثبت أو يساعد كلام الإمام... يحتاج الأمر إلى تريث شديد، وإذا كان هذا قد وقع للشيخ شاكراً وهو من هو فما بالك بغيره.

الثاني: أن العلم متسع متناثر في الكتب ولا يكفي أبداً لادعاء العالمية في علم معين أن يقرأ المتعلم في كتب التخصص المعروفة المشهورة، بل لابد أن يكون صاحب استقراء تام لفروع هذا العلم وكتبه ومصنفاته، وقد سألت عدة من المتخصصين في القراءات، فكلهم نفى أن يكون ثمة قراءة بهذا اللفظ، وصوبوا كلام الشيخ شاكراً، وراجعت الكتب الأمهات في علم القراءات فلم أر من نص على هذا أيضاً، في حين أنها في كتاب المصاحف لابن أبي داود وإعراب شواذ القرآن، وكلاهما ليس من الكتب الأصلية في باب القراءات.

الهوامش

- ١- الرسالة، (٧٣) فقرة رقم (٢٢٧).
- ٢- الرسالة التعليق على الفقرة (٢٢٧) (ص ٧٣).
- ٣- المصاحف (١٥٤).
- ٤- إعراب شواذ القرآن (٤٢٣/١).
- ٥- معجم القراءات (٢٠٧/٢).
- ٦- معرفة السنن والآثار (٨٣).
- ٧- المجروحين (١٥/٢) وميزان الاعتدال (٤٠١/٢).
- ٨- مناقب الشافعي (٥٧).
- ٩- مقدمة الرسالة (٢٠).
- ١٠- طرة الرسالة الورقة الأولى.
- ١١- التوقييع رقم (٣٩) على طرة الرسالة المخطوطة، وقدمه الشيخ شاكراً (٢١).
- ١٢- مقدمة الرسالة (٢٢).
- ١٣- طبقات الشافعية الكبرى (١٦٩/٢).
- ١٤- طبقات الشافعية الكبرى (١٩١/٢).
- ١٥- طبقات الشافعية الكبرى (١٧٦/٢).
- ١٦- طبقات الشافعية الكبرى (١٦٩/٢).
- ١٧- طبقات الشافعية الكبرى (٢٠٨/٣).
- ١٨- كل تلك الآثار في ترجمته من السير (٥/١٠) وما بعدها.
- ١٩- كما في مواطن من رسائله.